استهداف إيران
لماذا تريد أمريكا الحرب؟

جورج جالاوي

ترجمة: نور منصور
مركز الدراسات الاشتراكية
٢٠٠٦

- اسم الكتاب: استهداف إيران (لماذا تريد أمريكا الحرب)

(كراس منشور بالإنجليزية لحزب ريسبكت الإنجليزي الذي ينتمي له نائب البرلمان البريطاني جورج جالاوي)

- بقلم: جورج جالاوي
- ترجمة: نور منصور
- الناشر: مركز الدراسات الاشتراكية

إن مهاجمة الولايات المتحدة لإيران سوف تكون بمثابة تجاوز لحد الجنون. لكن علينا أن نستعد لمثل هذه النوبة من الخلل العقلي، لإننا سنكون سطحيين للغاية إذا قمنا بالتصرف على نحو مخالف. فبالنظر إلى المناخ المضطرب في واشنطن، فإن قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران، أو قيام إسرائيل بذلك نيابة عنها، لهو أمر محتمل جدا.

وبينما أكتب هذه السطور، يكون جون بولتون . سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وأحد صغار الصقور في الإدارة الأمريكية. قد أخبر لتوه النواب البريطانيين بأن الولايات المتحدة تستعد لشن ضربة عسكرية ضد إيران. كما أنه قال بنفس اللامبالاة الباردة التي يتميز بها المحافظون الجدد: "يمكننا أن نضرب نقاطا مختلفة على طول الخط. فما عليك إلا أن تضرب قسما واحدا من العملية النووية حتى تتهارهذه العملية برمتها."

لكن إيران ليست كالعراق، البلد المنقسم الذي صار ضعيفا بفعل حرب عام ١٩٩١ المدمرة، وأثنتي عاما من العقوبات والضربات الجوية المتكررة. ذلك أن إيران تعافت من حربها مع العراق التي امتدت من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨وهي الحرب التي اندلعت بمباركة الولايات المتحدة. كما أنها بلد ذو مساحة شاشعة وتعداد سكاني يبلغ ٧٠ مليونا، معظمهم من الشباب تحت سن الثلاثين.

وبالرغم من استمرار ما يتردد من أنباء مشوشة بشأن بعض الأثرياء في المنفى من المنتمين لنظام الشاه الذين فروا عام ١٩٧٩، فإنه في داخل إيران نفسها، لا توجد رغبه من جانب مختلف ألوان الطيف السياسي في حدوث عمل عسكري من الخارج أو ما يسمى تغيير النظام المصمم من قبل واشنطن. ولماذا تكون هناك رغبة في ذلك؟ فكما يقول لي العديد من الإيرانيين التقدميين، أنه أيا كانت انتقاداتهم على النظام، فإنهم يرون إلى الشرق منهم أفغانستان، وإلى الغرب العراق، وكلاهما أصبحتا في حالة ضياع بسبب العمل العسكري الأمريكي البريطاني.

إن المعايير المزدوجة تبدو واضحة بالنظر إلى حرب الدعاية التي تُشن ضد إيران. ففي مارس من العام الحالي، أخبر جورج بوش الهند . الدولة النووية التي رفضت التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . أنها تعد حليفا محوريا فيما تسميه البنتاجون الآن "الحرب الطويلة". بيد أن إيران، التي امتثلت لما يتجاوز حدود التزاماتها في هذه المعاهدة، أصبحت تواجه عقوبات وتهديدات. ويتساءل ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي لماذا تريد إيران برنامج للطاقة النووية السلمية في حين أنها "تجلس بالفعل فوق مخزون رهيب من النفط والغاز؟" لكن هل هناك من يطرح هذا السؤال على الولايات المتحدة وبوش الذي جاء من ولاية تكساس الغنية بالنفط؟ أو يطرح هذا السؤال على بريطانيا بما لديها من احتياطات للنفط في بحر الشمال واحتياطيات للفحم تكفي لتغطية حاجاتها لـ ٢٠٠ سنة قادمة؟ وبينما تقوم الحكومة البريطانية بالترويج للمبالغات الشديدة بشأن قدرة إيران على إنتاج السلاح النووي، فإن توني بلير يقرر تخصيص ٢٥ مليار جنيه سترليني لتجديد أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها بريطانيا. هل ذهبت الغطرسة الاستعمارية الجديدة . التي جعلت من فظاعات أبو غريب أمرا ممكنا. بعيدا جدا إلى الحد الذي تعتبر فيه واشنطن وتابعتها لندن أن الشعب الإيراني، ومعظم شعوب الأرض، لن يستطيعوا اكتشاف تعددية المعايير؟ إن الأجابة هي نعم بالتأكيد، حيث أن المحافظين الجدد لا يقدرون كثيرا ذكاء وقدرات الشعب الإيراني. وعبر السماح بإنفاق ٧٥ مليون دولار على المنظمات غير الحكومية الزائفة للعمل داخل إيران، فإنهم يقوضون بشكل متعمد العناصر التقدمية الحقيقية في البلاد. إن المضي قدما نحو الهجوم على إيران يتسارع وينذر بكارثة. لإنه إذا ما هوجمت إيران، فإنها سوف ترد. والسؤال هو إلى من ستصوب ضرباتها؟ الآن أصبحت هناك مقولة صحفية شائعة هي أن حرب العراق انتهت بفوز إيران. فالوزارات العراقية متخمة بمؤيدي النظام الإيراني، والقوى السياسية الشيعية الرئيسية في جنوب العراق ترتبط بإيران بقوة ليس بروابط الدين فحسب ، ولكن أيضا بروابط العشيرة والمصلحة السياسية. والسؤال هو من الذي يرقد على هذه المادة القابلة للاحتراق؟ أنهم فقط الـ ٨٠٠٠ جندي بريطاني. إن هؤلاء . أكثر من الجنود الأمركيين في شمال العراق . هم من سيقعون في طريق أي انتقام من جانب إيران. وبقيام الحكومة البريطانية

بتصعيد الميل نحو المواجهة مع طهران، فإنها تكون قد جعلت أولئك الجنود تحت تهديد الانتقام المدمر. ويبدو كل ذلك واضحا بشكل مخيف إلى الحد الذي يجعل الكثيرين في داخل حركة ضد الحرب، يغريهم الاعتقاد بأن شن عمل عسكري ضد إيران هو بمثابة أمر مستحيل. ولكن هل المسألة حقا كذلك؟ إن القيام بعمل عسكري ضد إيران هو أمر محتمل جدا نظرا لثلاثة أسباب:

أولا، يجب علينا أن نستدعي تاريخ حرب فيتنام. فقد كان من الواضح أن الولايات المتحدة خسرت الحرب بحلول بداية السبعينيات. ومن ثم فقد كان رد فعلها على ذلك هو الخروج من فيتنام، ولكن ليس قبل توسيع نطاق النزاع ليشمل كلا من كمبوديا ولاوس على حساب أورواح مئات الآلاف من البشر.

ثانيا، إن السير نحو الحرب يكون له منطقه الخاص. ففي شهري يناير وفبراير من عام ٢٠٠٦، كانت التحركات ضد إيران تتصاعد بثبات. وبعد كل مرة، تصبح هناك مزيد من الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها أن يتراجعوا. وكلما أصبح التهديد أكثر خطورة، كلما أصبح جون بولتون أكثر جرأة في الدفع نحو العمل العسكري. فهل من الممكن أن يقول بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في يناير ٢٠٠٧ أن شيئا لم يحدث لمواجهة ما يزعم أنه التهديد الأعظم للسلام العالمي؟

ثالثا، إن مشروع القرن الأمريكي الجديد . الذي يمثل استراتيجية عميقة لاستعادة وتوسيع السيطرة الأمريكية على الكون قد أصبح برمته الآن على المحك. فقد أقامت إيران بالفعل صلات مع هوجو شافيز في فنزويلا والتي أضعفت ثورته البوليفارية من هيمنة أمريكيا في محيطها الخاص. وفي نفس الوقت فإنه في مقدرة طهران أن تقيم صلات وطيدة مع موسكو وبكين. ومن ثم فقد بدا أن الدول الحليفة لواشنطن في آسيا الوسطى أصبحت فجأة في وضع غير آمن.

لذلك أرى إن تهديد الحرب ضد إيران (وأنا أعتبر الضربات الجوية حربا) هو تهديد حقيقي. وقبيل الضربة الجوية، فإن الحديث عن العقوبات يملأ الأجواء. ولا يجب أن يشك المرء في أن هذه العقوبات تعني فرض حصار عسكري. وقد أوضحت إيران بالفعل أنها سوف تعتبر مثل هذا الحصار عملا عدوانيا، لإنه سيكون كذلك بالفعل. إن فرض عقوبات على دولة في حجم إيران سوف يعني حدوث معارك متكررة، يمكن اتخاذ كل منها ذريعة لشن هجوم على نطاق واسع.

وإذا فُرضت عقوبات على إيران، فإننا نعلم ماذا ستكون النتيجة، حيث أن الإثنتي عشر عاما من الدمار الذي ألحقته العقوبات بالعراق يمكن أن تخبرنا مقدما بعدد الضحايا الذين من المتوقع سقوطهم في إيران. ففي العراق ارتد بلد حديث إلى مرحلة العصور الوسطى، وقتل ما يزيد على المليون شخص، نصفهم من الأطفال، وهو ما حول البلاد إلى مقبرة جماعية كبيرة. ولا يكون بوسع أي شخص لديه ذرة من الشعور الإنساني أن يتحمل أن يلقى بلد به ٧٠ مليون نسمة نفس المصير.

ومن هنا يأتي هذا الكراس.

وفي القلب منه تحليلا يبين أن إيران كانت أبعد ما يكون عن خرق تعهداتها الدولية حول معاهدة عدم الانتشار النووي، بل أنها بالفعل قد التزمت بهذه التعهدات. وتعتمد هذه الورقة دونما خجل، على عمل الدكتور دافيد مورويسون، مؤلف البحث الخلاق وغير العادي حول هذا الشأن وعديد من القضايا الأخرى. إن مؤلفه يستحق أن يقرأ على أوسع نطاق (ويمكن أن تجده على موقع www.david-morrison.org.uk). ويتضمن ذلك المؤلف رؤية لكيفية أدارت الولايات المتحدة وبريطانيا أدارت الإطاحة بالزعيم الوطني المحبوب محمد مصدق عام ١٩٥٣، وينتهي بنظرة مختصرة على المجتمع الإيراني اليوم.

إن هدف هذه الورقة القصيرة هو التحذير والمساهمة في تعزيز القوة اللازمة لمنع وقوع الكارثة، وهي حركة ضد الحرب الدولية.

جورج جالاوي
عضو مجلس العموم البريطاني
مارس ٢٠٠٦

لا معاهدة، لا خرق

س: هل تقول يا سيدي أن إسرائيل لا تقوم بخرق التزاماتها بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟

ج: إسرائيل ليست عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم فليس هناك خرق.

كان هذا هو جزء من حوار الصحفي المصري خالد داود مع روبرت جوزيف، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون السيطرة على التسلح والأمن الدولي، وذلك في السادس من فبراير ٢٠٠٦، فور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل إيران إلى مجلس الأمن بسبب أنشطتها النووية.

وقد كان ذلك هو رد جوزيف على السؤال المنطقي تماما حول ما إذا كانت إسرائيل سوف تسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش في مواقعها النووية . والتي يوجد بها وفقا لمعظم التقديرات ما بين ١٠٠–٢٠٠ رأس نووي.

وقد قال مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية: "بالنسبة لإسرائيل، فإنا أعني أن المسألة حقا تتعلق بإيران. والأمر يتعلق بخرق إيران لالتزاماتها في ظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن ذلك يتعلق بخرق إيران لالتزاماتها بشأن السلامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبشكل واضح، يجب أن نعمل سويا من أجل تحقيق الأهداف الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ووقف انتشار اسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل تداولها". [١]

ومن ثم فإن المسالة على النحو التالي: تقوم إيران بالتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي ومن ثم يجري اتهامها بخرق التزالماتها حول إجراءات السلامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بينما إسرائيل ترفض التوقيع على المعاهدة ومن ثم لا يكون لديها أي التزامات لتخرقها.

ونتيجة لذلك، لا يشعر "المجتمع الدولي" بالغضب تجاه إسرائيل، بل أن هناك سياجا من الصمت حول الأنشطة النووية الإسرائيلية، والتي يمكن التأكيد على أن البعض منها موجه لإيران.

وعادة ما يقال لنا أنه لا يوجد إثبات على وجود القدرات النووية الإسرائيلية، ويزعمون بأن هذه القدرات هي من بنات خيال حركة ضد الحرب. كما يقال لنا ألا نعتمد على شهادة موردخاي فانونو، الرجل الشجاع الذي بادر بكشف هذه القدرات، وهو لا يزال الآن في أيدى الدولة الإسرائيلية. كما لا يجب علينا أن نعتمد على ماقالة زعيم إسرائيلي مثل شيمون بيريز في مؤتمر صحفي في الأردن عام ١٩٩٨ حينما أقر بحيازة إسرائيل للأسلحة النووية.

وقبل ذلك بعام، قدرت Jane's Intelligence Review عدد الأسلحة النووية الإسرائيلية بـ ٤٠٠. وكشفت الوثائق الرسمية البريطانية التي تم الكشف عنها بعد انتهاء فترة حظر تداولها آنذاك الدور البريطاني في مساعدة إسرائيل على بناء قدراتها النووية خلال فترة الحرب الباردة. ويقول مركز عدم الانتشار النووي في مونتريري في الولايات المتحدة أن الترسانة النووية الإسرائيلية قد تتضمن أسلحة حرارية نووية يمكن حملها بواسطة صواريخ بالستية. كما تتضمن أيضا مفاعل الماء الثقيل في ديمونة وحيازة مفاعل البلوتونيوم . واللذان لا يخضع أي منهما للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما أن الهند ليست من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكنها كوفئت من جانب الولايات المتحدة في مارس ٢٠٠٦ عبر تلقيها عروضا بالتعاون في المجال النووي. تبدو كل الاشارات التي ترسلها هذه الحقائق إلى حكومة إيران واضحة: إذا كنا سنواجه كل تلك التهديدات بسبب أننا جزء من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فلم لا ننسحب من المعاهدة ونصبح دولة نووية؟

يسمح البند التاسع من المعاهدة [٢] للدول أن تنسحب، حيث ينص على أن "كل طرف له الحق في ممارسة سيادته الوطنية والانسحاب من المعاهدة إذا أرتأى أن أحداثا غير عادية، مرتبطة بموضوع هذه المعاهدة، أصبحت تهدد المصالح العليا له". وعلى تلك الدولة أن تخطر باقي الأطراف في المعاهدة ومجلس الأمن الدولي بذلك قبل ثلاثة شهور من الانسحاب. ويجب أن يتضمن هذا الإخطار بيانا بالأحداث غير العادية التي تعتبرها الدولة تهدد مصالحها العليا".

وقعت إيران على المعاهدة عام ١٩٦٨. وليس بوسعنا أن نجد مثلا أفضل من استهداف إيران من جانب إسرائيل، باعتباره حدثا غير عادي يتعلق بالمعاهدة و"يهدد المصالح العليا" لإيران. هل يمكننا في ظل هذا الوضع أن نلوم إيران على أنسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهو ما يجعلها تصبح مثلها مثل إسرائيل والهند وباكستان، متحررة من أي التزام دولي حول أنشطتها النووية؟ إن الإجابة على هذا السؤال لها شقين، قانوني، وأخلاقي/سياسي. ولا تجد الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما نفسهم في وضع يسمح بالرد على أي من الشقين.

فمن الناحية القانونية، تسمح معاهدة عدم الانتشار النووي لإيران بتطوير برنامج نووي سلمي. فقد وقعت اتفاقا شاملا للسلامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعطيها حق حيازة تسهيلات نووية. في عام ٢٠٠٣، وقعت إيران على البروتوكول الإضافي الذي يسمح بمزيد من التفتيش الموسع. وقد التزمت إيران بذلك وسمحت بالتفتيش على أجهزة الطرد المركزي المتعلقة بالتخصيب. وفي ظل المعاهدة، فإن المواقع النووية المعلن عنها هي فقط التي يسمح بتفتيشها. لكن إيران مضت خطوة أبعد من ذلك وسمحت بالتفتيش على قاعدة بارشين العسكرية بعد أن قالت الولايات المتحدة أن تلك القاعدة هي جزء من برنامج نووي سري. والمسألة ببساطة ليست أن إيران وجدت نفسها مجبرة على الامتثال لالتزامات المعاهدة، ولكنها أيضا وقعت طوعا على ضمانات السلامة الإضافية بما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب من تلك الضمانات.

وبالرغم من أن إيران قد ألتزمت بالمعاهدة وبأكثر منها، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا تقومان بخرقها. فبينما تلزم معاهدة عدم الانتشار النووي الموقعين عليها بالعمل نحو نزع التسلح النووي، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا تسيران بالضبط في عكس هذا الاتجاه، في تحدٍ للاتفاقيات التي أدخلت عند مراجعة المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ففي الظاهر، وقعت بريطانيا في ذلك العام لكي "تضمن دورا أقل للأسلحة النووية في سياستها الأمنية كوسيلة في طريق التخلص من هذه الأسلحة كلية". لكن وزير الدفاع البريطاني آنذاك، جيف هون، مضى قدما ليقول للبرلمان أن بريطانيا يمكنها أن تشن الضربة النووية الأولى تحت ظروف معينة.

تلتزم الحكومة البريطانية الآن بإنفاق ٢٥ مليار استرليني على استبدال Trident تريدن *(النظام النووي البريطاني)* . والولايات المتحدة من جانبها تستثمر في الأجيال الجديدة من الأسلحة النووية . التي تتراوح بين البنكر بستر bunker-buster *(أسلحة نووية صغيرة تستخدم في اختراق الأهداف المحصنة تحت الأرض)* إلى الأسلحة الموجودة في الفضاء. وقد مضت كل من الدولتين بعيدا حتى عن مفهوم الالتزام بنزع التسلح النووي واتجتها نحو "الانتشار المضاد"، أي نحو الاحتفاظ بأسلحتهما وزيادتها، في الوقت الذي تمنعان فيه دولا بعينها من الحصول على هذا النوع من السلاح. وعلى ذلك، فإنه وفقا لمبادئ القانون الدولي، فإن إيران لها كل الحق في الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي. وطالما قامت بالإعلان عن نيتها في القيام بذلك ثلاثة أشهر مسبقا، فأنه لن تكون عليها الخضوع لعقوبات.

وبالطبع من الناحية الأخلاقية، فإن الأسلحة النووية هي شئ ملعون. لكن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة في التاريخ التي استخدمت الأسلحة الذرية في حالة الغضب . وهو ما أدى إلى محو سكان هيروشيما وناجازاكي. وتحافظ الولايات المتحدة بوضع صاحب الضربة الأولى. وتقول الولايات المتحدة وبريطانيا أن الأسلحة النووية هي أمر لا بأس به، بل هي مهمة، عندما تكون في أيدي الدول "المتحضرة" الإمبريالية. وتصبح هذه الأسلحة عملا من أعمال الشيطان فقط عندما تصبح في حوزة من تستهدفهما هاتين الدولتين.

ولا يعطي ذلك إيران أو أية دولة أخرى الحق في حيازة الأسلحة النووية، ولكنه يعني أن الولايات المتحدة وبريطانيا ليست لديهما الحق في احتكار السلاح النووي. وتمثل الترسانات النووية لهاتين البلدين التهديد الوشيك. فهذه الأسلحة والسياسة العدوانية لبوش وبلير هي أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار السلاح النووي. ألا تعد الأخذ في الاعتبار ما حدث في عواصم كثيرة من العالم ذو دلالة هنا: فقد تم غزو العراق ليس لإنه كانت لديها أسلحة نووية ولكن لإنها لم تمتلك هذه الأسلحة.

رغم صدقية كل ما قلناة، فإنه يأخذنا بعيدا عن الحقيقة التي تعنينا، وهي أن إيران لم تخرق التزاماتها إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع، فقد التزمت إيران بإجراءات السلامة بدرجة أكبر من المطلوبة وفقا للمعاهدة.

أسلحة الدمار الشامل: مرة أخرى

في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٥، سلمت إيران وثيقة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٣] تشرح فيها لماذا استمرت في معاهدة عدم الانتشار النووي بعد ثورة ١٩٧٩. وفي قسم عنوانه "سياسة عدم الانتشار بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران" (ص٦) قالت الوثيقة: "عقب انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، فإن قائد ومؤسس الثورة الإسلامية (آية الله الخميني) ندد بالأسلحة النووية في العديد من المناسبات في خطبه للشعب."

ومن ثم فإنه لو كانت لدى إيران النية للعمل على صنع أسلحة نووية لكانت قد انسحبت من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان الوقت المناسب لذلك هو عقب انتصار الثورة مباشرة، حيث أن إجراء مراجعة نقدية شاملة لكافة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف والمعاهدات التي أبرمها النظام السابق، كان سيبدو منطقيا وبالإمكان أن يتقبله المجتمع الدولي في ذلك الوقت. لكن إيران قررت آنذاك الاستمرار في عضويتها في معاهدة عدم الانتشار النووي والالتزام بإجراءات السلامة المنصوص عليها في المعاهدة، وكذلك الالتزام بمبادئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

"وخلال الست وعشرين سنة الماضية، لم تدخر جمهورية إيران الإسلامية جهدا في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتعلق بالتزاماتها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكانت إيران هي الدولة الوحيدة التي دعت طواعية . في نهاية الثمانينيات . مفتشي إجراءات السلامة التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، برئاسة نائب المدير العام للوكالة، لزيارة كل المواقع التي يريدون زيارتها حتى تلك التي لم تكن قد أُعلن عنها في ظل اتفاق إجراءات السلامة. وإلى جانب ذلك، فإن إيران تطبق البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي منذ ديسمبر ٢٠٠٣، كما لو أنه قد تم بالفعل التصديق على هذا الاتفاق (كما سنوضح أدناه)".

في ٩ أغسطس ٢٠٠٥، قدمت إيران بيانا إلى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية يفيد بإن القائد الأعلى، آية الله على خامنئي، قد أصدر فتوى ضد الأسلحة النووية. ويبدأ البيان بالملاحظات التالية: "نحن نجتمع الآن بينما يتذكر العالم قصف المدنيين بالقنابل الذرية في هيروشيما (٦ أغسطس) ونجازاكي (٩ أغسطس) قبل ٦٠ عاما. أن وحشية الهجوم، والمعاناة الإنسانية التي سببها، ونطاق الموت الذي حول الإفراد، كبارا وصغارا، إلى رماد في ثانية واحدة، وشوه إلى الأبد هؤلاء الذين تمكنوا من

النجاة، هي أشياء لا يجب أن تمحى من الذاكرة. أنه من أكثر المظاهر إثارة للسخرية إلى حد العبث أن الدولة الوحيدة التي سببت هذه الكارثة النووية في الهجومين التوأمين على الكوكب الأرضي هي التي تلعب الآن دور الواعظ الأساسي في المجال النووي وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بتوسيع نطاق قدراتها النووية".

ويمضي البيان قدما: "أصدر قائد جمهورية إيران الإسلامية، آيه الله على خامنئي، فتوى بعتبر أن إنتاج وتخزين الأسلحة النووية هي أمر محرم في الإسلام، وأن جمهورية إيران الإسلامية لن تمتلك أبدا هذا النوع من السلاح." وفي أول خطاب للرئيس محمود أحمدي نجاد، الذي تولى الحكم مؤخرا، أكد مجددا أن حكومته تعارض أسلحة الدمار الشامل ولن تسعى للقيام بأنشطة نووية إلا للأغراض السلمية.

"لقد تعهدت القيادة الإيرانية في أعلى مستوياتها بأن إيران ستظل دولة غير نووية وطرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنها قد وضعت المجال الكامل لأنشطتها النووية في نطاق إجراءات السلامة المرتبطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية البروتوكول الإضافي، إلى جانب أنها تتخذ طواعية إجراءات الشفافية مع الوكالة، حتى أنها ذهبت في ذلك إلى أبعد من متطلبات نظام السلامة المتعلق بالوكالة".

وأيا كانت ما نريد أن نصدقه من كل ما سبق، فإن الحقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تجد بعد دليلا على أن الأنشطة النووية لإيران تهدف لأي شئ بخلاف الأغراض السلمية. وفي ظل غياب الدليل، فإن الطريق إلى الحرب يتم تمهيده بنفس الطريقة المجنونة التي أدت إلى الهجوم على العراق. أن المقولة الزائفة هنا هي أن البرنامج النووي الإيراني يجب أن يكون هادفاً إلى صنع أسلحة نووية، لأنه إذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا تريد دولة غنية بالهيدروكربون الحصول على الطاقة النووية؟ لكن المسألة الفجة حقا أن هذا الكلام يأتي من الولايات المتحدة وبريطانيا، الغنيتين بالهيدروكربون، واللتان تستحوذان على اهتمام العالم فيما يتعلق بمسألة تغيرات المناخ بسبب قيامهما ببناء المزيد من المحطات النووية.

والأبعد من ذلك، فإن دانفا لينزر، ذكرت في الواشنطن بوست في ٢٧ مارس ٢٠٠٥، أن الوثائق الرسمية الأمريكية التي تم كشف عنها بعد انتهاء فترة حظر تداولها أظهرت أن هذه المقولة لا تنطبق على إيران في ظل حكم الشاه في السبعينيات، حينما كانت حليفا حيويا للولايات المتحدة. فقد كتبت تقول: "في ظل افتقادهم للدليل المباشر، فإن المسئولين في إدارة بوش يجادلون بأن برنامج إيران النووي يجب أن يكون غطاءً لأنتاج قنابل. وقد قال ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي مؤخرا أنهم يجلسون بالفعل فوق كميات فظيعة من النفط والغاز، فلا يستطيع أحد أن يجد تفسيرا لاحتياجهم إلى برنامج نووي لتوليد الطاقة.

غير ان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ونائبه السابق بول وولفويتز كانا يحتلان موقعين حيويين في الأمن القومي الأمريكي عندما تبنت إدارة الرئيس الأسبق جيرالد فورد طرحا عكسيا قبل ثلاثين سنة:

"صدق فريق فورد على الخطط الإيرانية لبناء صناعة كبرى للطاقة النووية، بل أنه أيضا عمل جاهدا على استكمال الصفقة التي تبلغ قيمتها عدة مليارات والتي كانت ستسمح لطهران بامتلاك كميات كبيرة من البلوتونيوم واليورانيوم المخصب . وهما الطريقان إلى إنتاج القنبلة النووية. فإي منهما يمكن تشكيلة وجعله القلب لرأس نووي، وبشكل عام يعد أمتلاك أحدهما أو الآخر بمثابة تخطي العقبة الأساسية في صنع السلاح النووي.

"إن إيران، التي كانت حليفة الولايات المتحدة آنذاك، كانت لديها جيوب وعلاقات وطيدة مع واشنطن. وكانت الشركات الأمريكية، ومنها وستنجهاوس وجنرال الكتريك تتكالب لعمل صفقات هناك".

"لا أعتقد أن مسألة الانتشار النووي قد تم طرحها". هكذا قال هنري كسينجر الذي كان وزيرا للخارجية في حكومة فورد، في مقابلة في داخل هذا المقال.

إن العرض الأمريكي، الذي تظهر تفاصيله في الوثائق الرسمية التي تم كشف عنها بعد انتهاء فترة حظر تداولها، والتي عرضتها الواشنطن بوست، لا تتضمن القدرات الإيرانية بشأن تخصيب اليورانيوم الذي تريده إيران اليوم. لكن الولايات المتحدة حاولت أن تتواءم مع المطالب الإيرانية لتحويل اليورانيوم، والتي تؤدي إلى إنتاج المكون الأساسي للقنبلة النووية.

"فبعد أن اعترض في البداية، وقع الرئيس فورد في عام ١٩٧٦ مرسوما يمنح إيران فرصة شراء وتشغيل مفاعل أمريكي لتحويل اليورانيوم من أجل استخراج البلوتونيوم من مفاعل للوقود النووي. وكانت الصفقة تهدف إلى إقامة "دورة للوقود النووي . مفاعلات تولد موادا قابلة للانشطار على أساس من الاعتماد على الذات.

لماذا تحتاج إيران الطاقة النووية رغم امتلاكها موارد كبيرة من النفط والغاز؟

إن إيران يحق لها وهي تسعى إلى الحصول على خليط من الطاقة يتلاءم مع التنمية المستدامة لديها ومع احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، أن تختار تنويع مصادر الطاقة لديها. ومن ثم فقد قررت تطوير الطاقة النووية كما فعلت بريطانيا التي من شبه المؤكد أنها سوف تستمر في هذا المسعى. إن كلا من النفط والغاز هي مصادر للطاقة يمكن أن تستنفد، وفي حالة بلد مثل إيران، فإن هذه المصادر سوف تنضب في عقود قليلة بالنظر إلى سرعة النمو الاقتصادي في هذا البلد. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في ظل المعدل الحالي لنمو الاستهلاك المحلي من النفط، فإنه في غضون خمسة إلى تسعة أعوام، لن يكون لإيران نفط لتصدره وهو ما سوف يحرم كلية إيران من إيرادات النقد الأجنبي من النفط والتي تمثل في الوقت الحالي نحو ٨٠% من المصدر الإجمالي للنقد الأجنبي. ومن ثم فإن هذه المسألة مقلقة بالنسبة لقدرة البلد على البقاء.

ففي ظل بلد تبلغ مساحته ١٦٨٤٠٠٠ كليومتر مربع وعدد سكانه ٧٠ مليونا ينتظر أنهم سيصبحون ١٠٥ مليون في غضون عقود قليلة، فإن إيران ليس لديها بد من العمل على الحصول على مصادر للطاقة أكثر تنوعا وأمنا. وفي خلال الخمسة وعشرين عاما الأخيرة، تزايد الطلب على الكهرباء بسرعة شديدة ووصل إلى نحو ٢٠٠٠ ميجاوات في السنة. وفي ظل هذا الطلب على الكهرباء، إضافة إلى غلبة الشباب على سكان إيران . حيث أن ٧٠% من السكان تحت سن الثلاثين فإن إيران تجد نفسها مجبرة على تقليل اعتمادها على النفط.

وقد اكتسب السعي الإيراني للحصول على الطاقة النووية زخما في أعقاب دراس أجريت عام ١٩٧٤ بواسطة معهد أبحاث ستانفورد Stanford Research Institute وتنبأت بحاجة إيران إلى الطاقة النووية وأوصت ببناء مفاعلات نووية قادرة على توليد طاقة كهربائية قدرها ٢٠٠٠٠ ميجاوات قبل عام ١٩٩٤. والآن، بعد مرور ٣٠ عاما على هذه الدراسة، فإن إيران تريد الوصول إلى هذا الهدف بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما سيوفر ١٩٠ مليون برميل من النفط الخام أو عشرة مليارات دولار سنويا وفقا للأسعار الحالية للنفط.

ومن ثم فإن البرنامج النووي الإيراني لا هو طموح ولا هو من الصعب تبريرة اقتصاديا. وإنتاج الوقود من أجل مفاعلات الطاقة النووية هو مكون أساسي في سياسة الطاقة النووية لإيران. وكون إيران ضحية لنمط من الحرمان من المواد والتكنولوجيا النووية السلمية، فإنها لا يمكنها فقط أن تعتمد على الحصول على الوقود من مصادر خارجية، حيث أن ذلك سيجعل استثماراتها في مفاعلات الطاقة التي تقدر بعدة مليارات دولار رهن الأهواء السياسية للموردين في ذلك السوق الذي تجري السيطرة عليه جيدا.

خطوات مطلوبة من إيران

سوف يكون هناك الكثير من الكلام، وهناك بالفعل الآن الكثير منه إزاء افتراض أن إيران قامت بشكل ما بتحدي الاتفاقيات الموضوعة من أجل وقف انتشار السلاح النووي. ودعونا الآن ننظر إلى قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر يوم ٤ فبراير ٢٠٠٦ والذي تم تفعيله في الشهر التالي، وهو القرار الذي أحال إيران إلى مجلس الأمن بسبب برنامجها النووي [٤]. دعت الفقرة الأساسية من هذا القرار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي إلى "إخطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن خطوات بعينها مطلوبة من إيران من قبل مجلس الوكالة وأن يقدم لمجلس الأمن جميع تقارير وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بهذا الموضوع".

وتتضمن هذه "الخطوات" إعادة تعليق كل الأنشطة الخاصة بالتخصيب وتحويل الوقود النووي (بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير)، وإعادة النظر في الخطط الرامية إلى بناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل. غير أن أيا من هذه الأنشطة لا يتعارض مع الالتزامات المرتبطة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الخطوة الأخرى المطلوبة من إيران هي التصديق على البروتوكول الإضافي واتفاقات السلامة المرتبطة به، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد وقعت إيران البروتوكول الإضافي في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣، لكن عليها التصديق عليه من جانب مجلس الشوري الإسلامي (البرلمان الإيراني). بيد أن عدم تصديق البرلمان الإيراني على البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه يضعها جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، التي وقعت على البروتوكول في ١٢ يونيو سنة ١٩٩٨، ثم رفض الكونجرس الأمريكي التصديق عليه عندما أحاله إليه الرئيس بوش في مايو ٢٠٠٢.

ومن جانبها، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقبل كون إيران تتصرف بما يتفق مع البروتوكول الإضافي حتى لو لم يتم التصديق عليه من جانب البرلمان، وتطالبها بالاستمرار في ذلك. ومن ثم فإن هناك إقرارا بأن إيران ملتزمة بالبروتوكول، رغم أنه لا يوجد ما يجبرها على ذلك، ومع هذا فهي لازالت مدانة. أما فيما يتعلق بالإدعاء بأن معظم الأنشطة النووية التي قامت بها إيران في الماضي كانت "سرية"، فإنه وفقا لاتفاقات السلامة، فإنه من الضروري فقط إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات عن المواقع النووية قبل ١٨٠ يوما من إدخال مواد نووية إلى هذه المواقع. وعلى أية حال، فإن البروتوكول الإضافي، والذي تمتثل إليه إيران، يسمح للوكالة بزيارة أي موقع سواء تم الإعلان عنه أم لا، ودون أن تعلن عزمها القيام بالزيارة.

ومطلوب من إيران أيضا أن تعطي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسهيلات إضافية تتجاوز المطالب الرسمية المدرجة في اتفاق السلامة والبروتوكول الإضافي. وتتضمن تلك التسهيلات "الحق في الاتصال بالأفراد العاملين في هذا المجال، وتسجيل العمليات المرتبطة بالحصول على المواد النووية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، والوصول إلى ورش معينة مملوكة للجيش وعمليات البحث والتطوير بالشكل الذي تطلبه الوكالة لدعم عمليات التفتيش الخاصة بها". وتعد هذه المطالب غير المحدودة من جانب الوكالة الدولية الدولية للطاقة الذرية سابقة هي الأولى من نوعها.

جلبة أخرى في الأمم المتحدة

أحرزت الولايات المتحدة بعض التقدم الدبلوماسي فيما يتعلق بعزل إيران. ولكن كما حدث مع العراق قبل ثلاث سنوات، لا زال هناك طريقا طويلا أمامها قبل جر مجلس الأمن الدولي خلفها. فمن ناحية، فإن قيام كل من روسيا والصين (والهند، التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار النووي) بالسير جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، يمثل نكسة لإيران. لكن من ناحية أخرى،

تؤكد كافة الأطراف أن الأمر لا يزال بالفعل في أيدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن المحتمل أن يجري تحويله إلى مجلس الأمن عقب اجتماع مجلس محافظي الوكالة المقرر انعقاده في مارس.

وأثناء حديثة عن رد الفعل الأمريكي على صدور القرار في فبراير، قال روبرت جوزيف في بيان رسمي [٥]: "أؤكد أن تلك ليست هي نهاية الدبلوماسية، ولكنها السير بالدبلوماسية إلى الخطوة التالية. أن القيام بذلك لهو خطوة مهمة جدا. لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تستمر في لعب دور مهم للغاية. وفي واقع الأمر، فإن أحد الإهداف وراء نقل هذه المسألة إلى مجلس الأمن، وهو الهيئة التي تمتلك سلطات ووسائل إضافية، هو أعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة أكبر، كما تعلمون، فرصة أكبر للنجاح."

واستمر يقول: "إن المسألة ليست إنكار على إيران حقوقها الممنوحة بواسطة معاهدة عدم الانتشار النووي، أي حقها في الحصول على طاقة نووية للأغراض السلمية، ولكن الأمر يتعلق بمنع إيران من اكتساب قدرات التسلح النووي، ولا تعطي المعاهدة الحق في التخصيب إذا كان هدفه إقامة برنامج للسلاح النووي."

غير أنه بعد ذلك بشهر واحد، أصرت الولايات المتحدة على قيام إيران بتعليق كافة أنشطتها النووية تماما وأن تدخل في مفاوضات طويلة تستغرق عامين مع الدول الكبرى الثلاث في الاتحاد الأوروبي، والتي قامت بإجراء محادثات في السابق مع إيران.

إن التذبذب يفضح المعضلة التي تواجه واشنطن. إن التنازل الظاهر حول السماح لإيران بإقامة برنامج نووي مدني محدود (والذي يحق لأيران القيام به في كل الأحوال وقفا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) هو أمر ضروري لجعل كل من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي يستمرون في الضغط على إيران. لكن هذا الموقف يبتعد تماما عن دعاية الحرب ضد إيران والتي يخوضها المحافظون الجدد بإصرار.

إن اهتزاز موقف الولايات المتحدة لا يرجع إلى أنها فجأة قررت . على غير عادتها. احترام المعاهدات الدولية، لكن هذا الموقف فُرض على واشنطن نتيجة ضعفها الناتج أساسا عن الاحتلال الكارثي للعراق. ويؤكد الجدل الدائر في وسائل الإعلام الأمريكية حول تداعيات القيام بعمل عسكري ضد إيران هذا الضعف. وقد نشرت واشنطن بوست موضوعا في ٢٤ يناير ٢٠٠٦، بعنوان الزعيم الديني العراقي الشيعي يتعهد بالدفاع عن إيران: إن الصدر، الذي لديه ميليشيا قوية، يتعهد بالرد على هجوم الغرب على البلدان المجاورة [٥]. جاء ذلك في زيارة قام بها مقتدى الصدر لطهران. وخلال الزيارة، وفقا لما قالته واشنطن بوست، فإن الصدر قال: "إذا أصبحت دول الجوار الإسلامية، بما فيها إيران، هدفا للهجمات، فلسوف نساند هذه الدول. إن جيش المهدي يتجاوز الجيش العراقي. أنه قد شُكل للدفاع عن الإسلام."

إلا أن ما لم تقله واشنطن بوست هو أن القوات البريطانية في جنوب العراق ستكون على خط النار مباشرة. ومع ذلك، فما يزال بلير لا يستبعد العمل العسكري. كما أن حركة ضد الحرب أيضا عليها ألا تسقط ذلك من حساباتها.

وأتذكر أنه خلال صيف وخريف عام ٢٠٠٢، كان المحررون الدبلوماسيون والأجانب في الصحف يخوضون جدلا لا نهاية له حول إمكانية الحرب ضد العراق. وكان معظم هؤلاء يقولون نفس ما يطرحه داوننج ستريت: "بالرغم من أن خيار الحرب ليس مستبعدا، فإن ما يجري التركيز عليه هو التوصل إلى حل دبلوماسي".

وقد تبدت القوة العظيمة لحركة ضد الحرب في أن هذه التكهنات لم تحرفها عن مسارها. ونحن نعلم الآن أنه كان لدينا كل المبررات لأن نعتقد آنذاك أن قرار الحرب قد اتُخذ بالفعل. وكان ماتبقى هو اختلاق السبب لذلك. وفشلت محاولة استخدام مفتشي التسلح التابعين للأمم المتحدة لتقديم ذريعة للعمل العسكري فشلا ذريعا. والآن هناك صدى مريب في المناقشات الدائرة فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومسالة تحويل إيران لمجلس الأمن.

وهناك العديد من الخطوات المحتملة في الطريق نحو القيام بعمل عسكري مباشر ضد إيران. ففي خلال يناير وفبراير من هذا العام، مالت السياسة الأمريكية بشكل واضح في هذا الاتجاه. وفي الحرب الكلامية المتصاعدة من الممكن تماما بالنسبة للولايات المتحدة أن تخطط لمجابهة ما أو تستغل حدثا كذريعة لتوسيع نطاق الحرب إلى خارج العراق. ففي عام ١٩٦٤، اتخذت الولايات المتحدة حادثة خليج تونكين من أجل تصعيد الحرب في فيتنام. وفي عام ١٨٩٨، كان غرق الـUSS Maine *(كان غرق السفينة **USS Maine** حافزا للولايات المتحدة لخوض حرب بحرية مع إسبانيا والتي كانت من أولى الحروب البحرية التي تخوضها الولايات المتحدة.)* في ميناء هافانا . لم تتم مهاجمة السفينة ولكنها غرقت بعد أن انفجرت الغلاية بها.

إن الولايات المتحدة تخلق الظروف التي تجعل بالأمكان وقوع "حدث" ما. وهي تقوم بذلك تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ديمقراطية الأحمر والأبيض والأزرق

تشتهر مدينة أصفهان بمبانيها الزرقاء القرميدية المتألقة وخزفها اللامع. وسوف يكون الأمر متسقا تماما مع محاولات المحافظين الجدد لإعادة كتابة التاريخ إذا ما قامت وكالة إعلانات وهمية في مانهاتن باعتبار الأزرق هو لون "الثورة الديمقراطية" الفاسدة التي تعتزم المخابرات المركزية الأمريكية القيام بها في إيران. وقد تم تفصيل النموذج بالفعل: ثورة برتقالية في أوكرانيا وثورة الورود في قيرغستان، وثورة الأرز في لبنان.

غير أن كل محاولات التغيير الموالية للغرب تلك كشفت حدود ما يمكن أن تصل إليه وزارة الخارجية الأمريكية، أكثر مما كشفته عن مدى التغيير الذي يمكن أن تحدثه. ففي أوكرانيا، إنقلب الحكام الأثرياء على بعضهم البعض، حتى قبل أن ينسحب أؤلئك الذين تمت تعبأتهم تحت دعاوي زائفة وهم يكنون مشاعر الاحتقار تجاه هؤلاء الأثرياء. وفي قيرغستان تم دفع الانتفاضة إلى حدود تتجاوز المقبول من جانب البيت الأبيض وهذا ما أدركته الولايات المتحدة، وما اضطرت معه إلى مساندة النظام القديم . أما ثورة الأرز . وهي معروفة أكثر في لبنان باسم ثورة الجوتشي Gucci *(ماركة تجميل إيطالية ويستخدمها الكاتب بشكل ساخر قاصدا ثورة الأثرياء)* . ففي بدايتها أيقظت أفعوان *(الحية ذات الرءوس المتعددة وهي حيوان خرافي)* الميليشيات الطائفية.

لكن لا يوجد طيف من الحقيقة يمكنه أن يبدد أوهام المحافظين الجدد المسعورين. ففي ذكرى قانون تحرير العراق سئ السمعة، رفعت وزارة الخارجية الأمريكيةهذا العام مساهمتها في "دعم الديمقراطية" في إيران من ١٠ ملايين دولار إلى ٨٥ مليونا. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٥ فبراير ٢٠٠٦ أن: "أود أن أشكر الكونجرس لإعطائنا ١٠ مليون دولار لدعم قضية الحرية وحقوق الإنسان في إيران هذا العام. ونحن سوف نستخدم هذه الأموال في تطوير دعم الإصلاحيين الإيرانيين، والمعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان. ونحن نخطط أيضا إلى المطالبة بـ ٧٥ مليون كتمويل تكميلي لعام ٢٠٠٦ من أجل دعم الديمقراطية في إيران. وهذه الأموال سوف تمكنا من زيادة مساندتنا للديمقراطية وتطوير إذاعتنا الموجهة إلى إيران، وإقامة محطة تليفزيونية وزيادة الاتصال بين الشعبين من خلال زيادة المنح المقدمة للطلاب الإيرانيين وتعزيز جهودنا المتعلقة بالدبلوماسية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف أخطركم إننا نخطط لإعادة برمجة التمويل في عام ٢٠٠٧ من أجل مساندة آمال الشعب الإيراني بشأن الديمقراطية". [٦]

وتضمن ذلك البرنامج القائم على زعزعة الاستقرار في إيران تعزيز الانقسامات العرقية والطائفية. ونشرت الفاينانشيال تايمز في عددها الصادر في ٢٥ فبراير من هذا العام أن القوات الأمريكية تقوم بالفعل بدراسة الأوضاع في إيران لمعرفة طريقة دس سم الكراهية بين أبناء الشعب. ويصعب علينا أن نعرف ما هي البضائع الأخرى التي سيأتي بها هذا البرنامج الخفي.

فاز الرئيس محمود أحمدي نجاد بما يزيد عن ١٧ مليون صوت في الانتخابات التي أجريت في ٢٤ يونيو ٢٠٠٥. وحصل منافسة الرئيسي على أكبر هاشمي رافسنجاني ـالذي كان مكروها من الغرب يوما ما، ثم أصبح يعتبر بمثابة صوت الاعتدال على مايزيد قليلا عن ١٠ ملايين صوت. وحصل كل منهما على إغلبية مريحة مقارنة بما حصل عليه توني بلير الشهر السابق على إجراء الانتخابات الإيرانية. وكما حدث مع حماس في فلسطين، فإن رد فعل الغرب هو أن الانتخابات هي بمثابة شئ جيد إلى أن تأتي بالنتائج الخاطئة.

ولا يجد بوش وبلير عزاء في الإشارة إلى النفوذ الذي لا يزال رافسنجاني يحظى به، لأنه أيضا يدعم الحقوق الممنوحة لإيران في ظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو في ذلك يتفق مع غالبية كبيرة من الشعب الإيراني أيا كان رأي هؤلاء في المحافظين أوالإصلاحيين أوالجمهورية الإسلامية.

وتمتد وجهة النظر تلك لتشمل حركات الطلبة والمرأة والعمال الفعالة التي نمت في إيران خلال العقد السابق. فآخر شئ تريد أن تراه هذه الحركات هو تصعيد التهديدات أو المناورات التي تقوم بها واشنطن. وكما قالت شيرين العبادي، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥: "يجري إخفاء السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وخاصة إيران، عن طريق استخدام لغة دعم حقوق الإنسان. ولا يمكن أن ينكر أحد أهمية هذا الهدف. لكن بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان في إيران، فإن إمكانية شن هجوم عسكري على بلدهم تمثل كارثة محققة بالنسبة لقضيتهم.. إن التدخل العسكري الخارجي في إيران هو أكثر ما يمكن أن يضر بنا ويجعل من هدف احترام حقوق الإنسان أمرا صعب المنال."

أليس من من الواضح أن المساحة المتاحة للحركات التقدمية داخل إيران سوف تنكمش بنفس الدرجة التي سيتم بها سحق إيران من الخارج؟ ومن الصعب أن نرى شئيا آخر بخلاف الحسبة الهزلية المتعلقة بإقامة منظمات غير حكومية وهمية، والتي حتى لو وجدت بالإسم فقط، فهي سوف تنجح فقط في الإساءة إلى المنظمات الحقيقية التي لديها جذور في المجتمع الإيراني.

إن الخبيرة في شئون المرأة في إيران والقيادية في حركة ضد الحرب إلاهيه روستامي بوفي تصف تأثير هذه الحركات والتحول الأجتماعي الأوسع في المجتمع الإيراني التي تحجبها عنا شركات الإعلام الكبرى في الغرب: "بحلول عام ٢٠٠٤، كانت نسبة من يستطيعون القراءة والكتابة قد ارتفعت لتصل إلى ٩٤% من النساء و٩٦% من الرجال. وكان هناك ٦٢% من طلاب الجامعة من الإناث. وانخفضت وفيات المواليد من ١٣١.٢ لكل ١٠٠٠ مولود في عام ١٩٧٢ إلى ٢٥.٥ عام ١٩٩٩. وزاد توقع العمر عند الولادة من ٤٩ سنة للرجال والنساء في ١٩٦٠ إلى ٧٠ سنة للرجال و٢٧ للنساء."

"ارتفع استخدام وسائل منع الحمل إلى ٧٤%، ويعد عدد المرضى المصابين بمرض الإيدز هو الأقل في المنطقة... إن الحقيقة تكمن في أن معظم الدول في الشرق الأوسط وحقيقة في العالم النامي كله هي دول أوتوقراطية.... وبالرغم من كافة تهديدات سلطة الدولة، فإن الجماعات الاجتماعية المختلفة في إيران تخوض حملات من أجل تحقيق المساواة على أساس الطبقة والنوع والإثنية. وقد استطاعت هذه الجماعات إنجاز العديد من الإصلاحات فيما يتعلق بالعائلة والتعليم والعمالة أكبر مما أنجزته النظم المدعومة من الولايات المتحدة في المنطقة." [٧]

"ويمكننا الآن إضافة العراق وأفغانستان، اللتان تجاوران إيران، إلى قائمة النظم التي تحظى بدعم الولايات المتحدة. وقد اشار جوناثان ستيل في الجارديان في ٢ مارس كيف كان على رئيس مستودع الجثث في بغداد أن يفر من البلاد بعد أن كشف عدد الذين قتلتهم الميليشيات المرتبطة بالحكومة: هرب فائق باقر، رئيس مشرحة بغداد، من العراق خوفا على حياته بعد أن ذكر أن ٧٠٠٠ شخص لقوا مصرعهم بواسطة عصابات الموت خلال الأشهر الماضية، وهذا ما أوضحه الرئيس السابق لمكتب حقق الإنسان التابع للأمم المتحدة."

"إن معظم الجثث كان بها دلائل على الإعدام السريع، والكثير من القتلى كانت أيديهم موثقة خلف ظهورهم. وبعض الجثث ظهرت عليها آثار التعذيب، حيث أن مفاصل الأيدى والأرجل كانت مكسورة بواسطة المثقاب الكهربائي" هذا ما قاله جون بيس، مسئول الأمم المتحدة الذي يحمل جنسية مالطا. وكانت عمليات القتل تلك تحدث قبل فترة طويلة من الأحداث الدموية الناجمة عن قصف الضريح الشيعي في سامراء. "قال السيد بيس، الذي انتهى عقده في العراق الشهر الماضي، أن الكثير من عمليات القتل نفذتها الميليشيا الشيعية المرتبطة بوزارة الداخلية التي يديرها بيان جبر، وهو قيادي في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق."

إن جبل الموتي في العراق يجب أن يطرد إلى الأبد أية فكرة تدعو إلى الدخول في مواجهة من إيران. لكن في عالم المحافظين الجدد الخيالي، فإنه يمكن أن يحدث العكس. إن كل ما تنبأت به حركة ضد الحرب حول ما سيحدث إذا تم غزو العراق، تحقق بشكل مأساوي. والآن ليس علينا فقط أن نضاعف من جهودنا من أجل الانهاء الفوري للاحتلال، ولكن أيضا دق ناقوس الخطر للتحذير من امتداد نطاق الحرب إلى إيران والتهديد بفرض نمط العقوبات التي فرضت على العراق، على دولة خاضعة بالفعل لقيود لامبرر لها.

ملـحق

تاريخ تغير النظام

– وقعت إيران بين الإمبراطوريتين البريطانية والقيصرية خلال القرن التاسع عشر. جعل اكتشاف النفط في بداية القرن الماضي من إيران بمثابة أصلا حيويا بالنسبة لمجال النفوذ البريطاني، خاصة بعد أن بدأ الأسطول الملكي في التحول إلى السفن التي تعمل بالنفط.

– لم تكن إيران أبدا من الناحية الرسمية جزءا من الإمبراطورية البريطانية، بالشكل الذي كانت عليه الهند. لكنها ظلت خاضعة لفترات من التدخل المكشوف والمستتر. وبحلول الخمسينيات، كانت الشركة الأنجلو إيرانية للنفط. التي نشأت منها شركة بريتيش بتروليوم BP. كانت واحدة من أكبر الجوائز التي حصلت عليها الرأسمالية البريطانية المريضة.

– ومن خلال تلك الشركة، أخضعت بريطانيا صناعة النفط الإيرانية لمصالحها الخاصة. ومن بين ٢٠٠ مليون استرليني حققتها الشركة كأرباح في عام ١٩٥٠، ذهب للإيرانيين ١٦ مليون فقط. فقد ذهبت ٥٠ مليون للخزانة البريطانية والتي تسيطر على٥١% من أصول الشركة. وكان الشئ الذي لا يصدق حقا هو أن سعر النفط في إيران كان أعلى منه في بريطانيا.

– وإزاء وقوعها في طريق رياح التغيير التي اجتاحت عالم الدول المستعمرة وشبه المستعمرة، وقف الطلبة والاشتراكيون والطبقات المتعلمة ضد السيطرة البريطانية المتغطرسة على البلاد، وهو أجبر الشاه على السماح لحكومة وطنية برئاسة محمد مصدق بتولي مقاليد الأمور في إبريل عام ١٩٥١. وفي يوم عيد العمال، أعلن مصدق تأميم صناعة النفط، وهو ما أغضب الحكومة البريطانية (حكومة حزب العمال القديم). وقد كان ماني شينويل، وزير الدفاع البريطاني فطنا بما فيه الكفاية ليقول: "إذا استطاعت بلاد فارس أن بفعلتها هذه، فسوف يشجع ذلك مصر والدول الأخرى في الشرق الأوسط لكي تحذو حذوها. وربما ستكون الخطوة التالي هي تأميم قناة السويس." وكان وزير الخارجية هبربرت موريسون يفضل إرسال قوات إلى إيران، لكن في ظل غرق الجيش البريطاني في ماليزيا ووقوفه إلى جانب الجيش الأمريكي في كوريا، لم تكن هناك قوات متاحة لإرسالها إلى إيران. كما كان يجب التخلي عن فكرة السيطرة على مصفاة النفط في عبدان في ظل المعارضة الأمريكية لمثل هذا العمل. فقد كانت الولايات المتحدة ترغب في الإطاحة بمصدق، ولكن كما كان الحال في أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦، فقد كانت تريد في نفس الوقت أن تذكر الولايات المتحدة أن القيادة اصبحت للدولار وليس للجنيه الاسترليني.

– غير أن حكومة حزب العمال قامت بفرض عقوبات، وهو ما أدى إلى إضعاف الاقتصاد الإيراني الهش بدرجة كبيرة. وقد كان حزب المحافظين بزعامة ونستون تشرشل الذي خلف حزب العمال، سعيدا بدعوة الولايات المتحدة للمشاركة في إنقلاب عسكري دبرته المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس ١٩٥٣. وكانت العملية التي أعطيت إسم TP-AJAX هي بمثابة النموذج للتدخلات القادمة التي بدأت بالإطاحة بالنظام التقدمي في جواتيمالا العام التالي. وقد كانت هناك أجزاء شبيهة بالشخصات الموجودة في روايات الكاتب جراهام جرين. فعلى سبيل المثال، كان هناك عميل المخابرات المركزية الأمريكية، دونالد ويلبر، الذي أدعى أنه خبير في العمارة الفارسية. وقد أعتمد الانقلاب على ضباط الجيش المؤيدين للملكية، وقام بتكوين معارضة مصطنعة لحكومة مصدق.

– وتمت الإطاحة بمصدق وأصبح الشاه الحاكم المطلق، وكان حكمه تجسيدا للقسوة. فالشرطة السرية، المعروفة بالسافاك، كانت نسبتها للسكان هي الأعلى من نوعها في العالم. واستضافت دولة الشاه أكبر قاعدة للمخابرات المركزية الأمريكية خارج



الولايات المتحدة. وتم تسليم صناعة النفط إلى الشركات متعددة الجنسية عبر مجموعة شركات عبرت عن الهيمنة الأمريكية وعن أفول الدور البريطاني في العالم. واستمر حلف الشيطان إلى يومنا هذا.

تسلسل الأحداث في إيران [٨]

استغلال النفط

– من ١٧٩٥–١٩٢٥ حكمت الملكية إيران بالتحالف مع رجال الدين المسلمين الشيعة، ولكن كلا منهم قد أضعفه التوجه نحو التحديث بقيادة المثقفين ذوي التعليم الأوروبي.

– في ١٩٠٣اكتُشف النفط. وبدأت شركة بريتش بتروليم في استغلاله.

– من ١٩٠٥– ١٩١١ أدت الثورة الدستورية إلى تحديد سلطات الملكية.

– في ١٩٠٧ قسمت روسيا وبريطانيا إيران إلى منطقتين للنفوذ بينهما.

– من ١٩١٥–١٩١٧خلال الحرب العالمية الأولى احتلت روسيا وبريطانيا غرب وجنوب إيران.

– في ١٩١٧، أدت الثورة الروسية إلى انتهاء وجود الإمبراطورية الروسية من إيران، وألهمت عملية تشكيل أحزاب يسارية في إيران.

– من١٩٢١–١٩٢٥، قام رضا خان، أحد قادة الجيش بالإطاحة بمملكة قاجار وأصبح الشاه.

– في الثلاثينيات، اتجه رضا خان، الذي اصبح الشاه رضا، نحو تأييد في مواجهة السيطرة البريطانية.

الاحتلال

– من ١٩٣٩–١٩٤٥، احتلت قوات الحلفاء إيران في ١٩٤١. وتخلى الشاه رضا عن الحكم وأرسل إلى المنفى ووضعت بريطانيا خلفا له، نجله محمد رضا الذي كان عمره آنذاك ٢٢ عاما.

– من ١٩٤١–١٩٥٣، شهدت الحرية وسيطرة البرلمان، وبدأت حكومة مصدق التوجه نحو تأميم النفط.

– من ١٩٥٠–١٩٥٣، حدث خلاف بين الشاه ومصدق، ونظمت الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا والشاه انقلابا في أغسطس ١٩٥٣.

– في ١٩٥٧ ساعدت الولايات المتحدة في تكوين السافاك، وهو هيئة للشرطة السرية الإيرانية سيئة السمعة.

– في ١٩٦٣، خاض آيه الله الخوميني تمردا دمويا وغير ناجح ضد الشاه.

–من ١٩٦٨–١٩٧٠، حاول مثقفون تشكيل رابطة للكتاب. وقامت الدولة بسحق الحركة بعد عامين.

المساواة

– في ١٩٧٧ أدت "عشر ليال من قراءة الشعر" إلى تصاعد معارضة المثقفين للرقابة.

– من ١٩٧٨–١٩٧٩ تم تشكيل تحالف ثوري بين القوى الدينية والقوميين واليسار. وبرز الخميني كقائد الثورة.

– في ١٩٧٩ تمت الإطاحة بالشاه. وخلال العامين التاليين عزز رجال الدين الشيعة سيطرتهم على الثورة وسحقوا اليسار.

– من ١٩٨٠–١٩٨٨، بدأت الحرب العراقية الإيرانية عندما غزا صدام حسين إيران بمباركة أمريكية. وسمحت الحرب للدولة الإسلامية بتعزيز نفوذها الداخلي.

– في ١٩٨٩ توفي الخميني. تم تصعيد عام خامنئي لمنصب القائد الروحي.

– في ١٩٩٧ انتُخب محمد خاتمي، رجل الدين المعتدل رئيسا. وقام بالتحرك لأجل توسيع الحريات المدنية. وخلال الأربع سنوات التالية كان هناك نزاعا بين الجناح المحافظ والإصلاحي في الدولة. واستمرت الحركات الاجتماعية للمرأة والشباب والطلبة في النمو.

– في عام ٢٠٠٥ نجح المرشح المحافظ محمود أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية في ظل تبدد الأوهام حول الإصلاحيين.

المراجع

[1] fpc.state.gov/fpc/60433.htm
[2] ww.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/infcirc140.pdf
[3] www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/2005/infcirc657.pdf
[4] www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2006/gov2006-14.pdf
[5] www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2006/01/23/
AR2006012301701.html
[6] www.state.gov/secretary/rm/2006/61262.htm
[7] www.isj.org.uk/index.php4?id=53&issue=105)
[8] www.socialistworker.co.uk/article.php?article_id=7627

مركز الدراسات الاشتراكية

٧ شارع مراد - ميدان الجيزة
تليفون: ٣٥٧٣٦٨٥٨
موقع إليكتروني: **www.e-socialists.net**
بريد إليكتروني: **info@e-socialists.net**